

Distr.: General
11 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها

في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخص

يقدم هذا التقرير، المعد عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/1992، عرضاً للنقد الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2020 في الترويج لاستخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويركز التقرير على كيفية استخدام المعايير والقواعد وتطبيقها في جهود التصدي والتعافي المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما يركز على مسائل العدالة الجنائية التي حظيت باهتمام متزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

* E/CN.15/2021/1



أولاً - مقدمة

- 1- أعد هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/1992، الذي قرر فيه المجلس أن تدرج لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمالها بنداً ثابتاً بشأن معايير الأمم المتحدة وقواعدها الراهنة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وبشأن استخدامها وتطبيقها.
- 2- ويرد التقرير السابق للأمين العام عن الموضوع نفسه في الوثيقة E/CN.15/2020/9. ويركز هذا التقرير على استخدام وتطبيق المعايير والقواعد في جهود التصدي والتعافي المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك على المسائل التي حظيت باهتمام متزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل الأعمال الشرطية والتمييز العنصري.

ثانياً - جمع البيانات وتحليلها

- 3- لا بد من توافر بيانات إحصائية موثوقة عن الجريمة والعدالة الجنائية من أجل وضع سياسات مستندة إلى أدلة ورصد تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدي للجريمة.
- 4- ونتيجة لجائحة كوفيد-19، أنجزت عدة أنشطة عن طريق منابر إلكترونية عبر الإنترنت. فقد نُظمت دورة تدريبية إقليمية عبر الإنترنت، هي الأولى من نوعها، عن موضوع "قياس مدى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: السلام والعدالة والمؤسسات القوية"، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الامتياز للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة وضحايا الجريمة والأمن العام والعدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك. وقد تعرف أكثر من 100 مشارك من المكاتب الإحصائية الوطنية وكيانات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون في 38 بلداً، وكذلك من المكاتب الميدانية للأمم المتحدة، على المفاهيم والمعايير الدولية والأدوات المنهجية اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات المنبثقة من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتحليل المؤشرات المتعلقة بالجريمة والفساد والاتجار غير المشروع والحوكمة والسجون.
- 5- وعقد مركز الامتياز للإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية في آسيا والمحيط الهادئ، التابع للمكتب وهيئة الإحصاءات الكورية، دورة للتعليم الإلكتروني بشأن إحصاءات الجريمة من منظور جنساني. وحضر الدورة، التي أُقيمت بالشراكة مع المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، 216 مشاركاً من 23 بلداً، واستُخدمت للتوعية بالعمليات المنهجية التي تدمج منظوراً جنسانياً في إحصاءات الجريمة.
- 6- وأعلن المكتب عن بدء تشغيل "dataUNODC" (بوابة بيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)⁽¹⁾، وهي بوابة عالمية للبيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة والعدالة الجنائية. وتتيح البوابة إمكانية الوصول إلى بيانات إحصائية شاملة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، وتستخدم خصائص متقدمة لعرض البيانات في صورة مرئية. وتوفر البوابة بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بولايات المكتب، وتحديثات شهرية لرصد الأثر الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على اتجاهات الجريمة وعمليات العدالة الجنائية، ضمن مواضيع أخرى.
- 7- ونشر المكتب ثلاث دراسات يقيم فيها تحديات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع التي يواجهها السجناء في ألبانيا وتايلند وتشيكيا. وقد نُشرت نتائج الدراسات في الموجزات البحثية التي يصدرها المكتب.

(1) <https://dataunodc.org/>

ثالثاً - استحداث الأدوات وتوفير التوجيهات

8- أعد المكتب على مر السنوات مجموعة شاملة من الأدوات، تشمل أدلة إرشادية وقوانين نموذجية ومواد تدريبية، تهدف إلى تيسير تطبيق المعايير والقواعد. ومن أجل توفير الدعم في حينه لمقرري السياسات والمشرعين والممارسين في مجال العدالة الجنائية ومقدمي المساعدة التقنية والجهات المعنية الأخرى أثناء جائحة كوفيد-19، أعد المكتب عدداً من المواد التوجيهية المتعلقة بتدابير التصدي لكوفيد-19.

9- وقام المكتب، من منطلق التركيز على الجهود المبذولة للتصدي لآثار الجائحة على نظم العدالة والتعافي منها، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمساهمة من شركاء جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، بإعداد مذكرة توجيهية شاملة مشتركة بين الوكالات بشأن ضمان الوصول إلى العدالة في سياق جائحة كوفيد-19.

10- وأصدر المكتب ورقة موقف بشأن التأهب لمواجهة كوفيد-19 وتدابير التصدي لها في السجون، دعا فيها إلى اتخاذ تدابير صارمة ومتوافقة مع حقوق الإنسان لدرء العدوى في السجون، وكذلك إلى زيادة استخدام بدائل السجن أثناء الجائحة. وأصدر المكتب أيضاً، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بياناً مشتركاً بشأن مرض كوفيد-19 في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز. وقد وُضعت قائمة بالخدمات والرسوم البيانية ومواد الفيديو المتعلقة بكوفيد-19 في السجون لتوجيه عمليات البرمجة الميدانية.

11- وأصدر المكتب، إدراكاً منه للأثر الناجم عن كوفيد-19 من حيث العنف الجنساني ضد المرأة، موجزاً مواضيعياً عن العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، قدم فيه توصيات محددة عن سبل تصدي نظم العدالة الجنائية للعنف الجنساني المتزايد ولتتاقص فرص وصول المرأة إلى العدالة أثناء الجائحة وفي أعقابها. وعلاوة على ذلك، أجرى المكتب تقييماً عالمياً لأثر جائحة كوفيد-19 على التدابير المتخذة في نظام العدالة الجنائية للتصدي للعنف الجنساني ضد المرأة.

12- وأقر المكتب "مذكرة تقنية: كوفيد-19 والأطفال المحرومون من حريتهم"، وضعها التحالف من أجل حماية الأطفال في سياق العمل الإنساني ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ونشر قائمة بخدمات المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب فيما يتعلق بحماية الأطفال المحرومين من حريتهم أثناء نقشي جائحة كوفيد-19، ليزود بذلك المكاتب الميدانية التابعة له والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية بمعلومات عن سبل تحسين حماية الأطفال أثناء الجائحة. وانضمت المديرية التنفيذية للمكتب أيضاً إلى القادة من الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني في التوقيع على بيان القادة المعنون "العنف ضد الأطفال: أزمة خفية ناجمة عن جائحة كوفيد-19" الصادر في 8 نيسان/أبريل 2020.

13- وأسهم المكتب، بصفته عضواً في شبكة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التمييز العنصري وحماية الأقليات، في البيان الذي أصدرته الشبكة بعنوان "عدم تخلف أحد عن الركب: مكافحة التمييز العنصري وحماية الأقليات خلال أزمة كوفيد-19".

14- ودشن المكتب مستودعاً للمواد المتعلقة بالتدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية للتصدي للعنف ضد المرأة، يتيح إمكانية الحصول على أنواع مختلفة من المواد التي يضعها ويستخدمها المقر الرئيسي للمكتب ومكاتبه الميدانية في جميع أنحاء العالم. وبالتعاون مع معهد تايلند للعدالة، نشر المكتب مجموعة الأدوات المتعلقة بالتدابير غير الاحتجازية المراعية للمنظور الجنساني وعنوانها "Toolkit on Gender-Responsive Non-custodial Measures" لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء قدرات

الشرطة والمدعين العامين والقضاة على تطبيق تدابير غير احتجازية على المجرمين، وتعزيز قدرة موظفي العدالة الجنائية على تطبيق القوانين والسياسات والإجراءات بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين.

15- واستكمالاً لسلسلة النماذج الجامعية المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وعددها 14 نميطة، نشر المكتب نميطين على الإنترنت، عن موضوعي "العدالة من أجل الأطفال" و"معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". واستُكملت هذه النماذج بدليل تعليمي لتزويد المحاضرين في الجامعات بالمشورة التربوية بشأن سبل الاستعادة فعلياً من هذه النماذج في تدريسهم.

16- ونشر المكتب الكتيب بشأن تصنيف السجناء، الذي يقدم مبادئ توجيهية عملية قائمة على الأدلة لمساعدة إدارات السجون على إجراء تقييمات فردية للمخاطر والاحتياجات المتعلقة بالسجناء. واستكمل المكتب الكتيب بورقة معلومات أساسية عن تقييم المخاطر التي يشكلها السجناء المتطرفون العنيفون والمقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون.

17- ونشر المكتب الدليل العملي لوضع علامة تجارية خاصة بمنتجات السجون بغرض دعم سلطات السجون في إنشاء وتسويق علامات تجارية وطنية لمنتجات السجون، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

18- وأصدر المكتب منشورا بعنوانه الوقاية من التطرف العنيف من خلال الرياضة: دليل تقني، يقدم إرشادات لمقرري السياسات والممارسين بشأن تعزيز تصميم المبادرات الرياضية وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل الوقاية من التشدد والتطرف العنيف في أوساط الشباب. وإضافة إلى ذلك، وُضعت، في الفترة المشمولة بالتقرير، الصيغة النهائية لدليل عملي للمدربين ودورة للتعليم الإلكتروني بشأن استخدام الرياضة لمنع التطرف العنيف.

19- ونشر المكتب الطبعة الثانية من كتيب برامج العدالة التصالحية، الذي يقدم لمحة عامة محدثة عن مفهوم العدالة التصالحية وقيمها ومبادئها حسبما تطورت على مدى العقود الماضية، وكذلك إرشادات عملية بشأن تنفيذ العدالة التصالحية.⁽²⁾

20- ولضمان تعددية اللغات، نُشرت الأدوات التالية بلغات إضافية: نماذج مبادرة التعليم من أجل العدالة (E4J) المتعلقة بمساءلة الشرطة ونزاهتها ومراقبتها؛ وبدائل السجن؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (بالفرنسية)؛ ونماذج مبادرة التعليم من أجل العدالة المتعلقة بمنع الجريمة؛ واستخدام القوة والأسلحة النارية؛ وإصلاح السجون؛ وبدائل السجن؛ والعدالة التصالحية؛ والبعد الجنساني في نظام العدالة الجنائية؛ وتحقيق العدالة للضحايا (بالإسبانية)؛ ومنشور دليل الممارسين في مجال العدالة الجنائية بشأن الجرائم البحرية وعنوانه "Maritime Crime: A Manual for Criminal Justice Practitioners" (بالإسبانية)؛ ونميطنا مبادرة التعليم من أجل العدالة المتعلقة بتحقيق العدالة للضحايا (بالبرتغالية) والعدالة الإصلاحية (بالعربية)؛ وكتيب بشأن ضمان نوعية خدمات المساعدة القانونية في عمليات العدالة الجنائية: إرشادات عملية وممارسات واعدة وعنوانه "Handbook on Ensuring Quality of Legal Aid Services in Criminal Justice Processes: Practical Guidance and Promising Practices"؛ ونماذج مبادرة التعليم من أجل العدالة المتعلقة بمنع الجريمة؛ وإمكانية الحصول على المساعدة القانونية في الإجراءات الجنائية؛ ومساءلة الشرطة ونزاهتها ومراقبتها؛ ومنشور الدليل التدريبي بشأن إعادة تأهيل الأطفال ضحايا التجنيد والاستغلال من جانب الجماعات الإرهابية والعنيفة المتطرفة وإعادة إدماجهم وعنوانه "Rehabilitation and Reintegration of Child Victims of Recruitment and Exploitation by Terrorist and Violent Extremist Groups: A Training Manual" (بالروسية)؛ والكتيب الخاص بالسلطات القضائية بشأن تدابير العدالة الجنائية الفعالة للتصدي للعنف الجنساني ضد النساء

(2) يتضمن الكتيب أيضاً تحديثاً عن تنفيذ قرار اللجنة 6/27 بشأن العدالة التصالحية، عملاً بطلب اللجنة الوارد في الفقرة 16 من ذلك القرار.

والفتيات وعنوانه "Handbook for the Judiciary on Effective Criminal Justice Responses to Gender-based Violence against Women and Girls" (بالنيبالية والإسبانية والفيتنامية).

رابعاً - تقديم المساعدة التقنية المستمرة⁽³⁾

ألف - تعزيز إمكانية وصول الجميع إلى العدالة من خلال نظم للعدالة الجنائية أكثر فعالية وإنصافاً وخضوعاً للمساءلة، تشمل أجهزة الشرطة والادعاء العام والقضاء

21- طرحت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة في سبيل الوصول إلى العدالة. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، ركز المكتب على تعزيز الأعمال الشرطية القائمة على حقوق الإنسان، وفرص الوصول إلى برامج المساعدة القانونية والعدالة التصالحية، ووصول ضحايا الجريمة إلى العدالة. واتجه المكتب، من باب التكيف مع القيود التي فرضتها الجائحة، إلى الابتكار في تقديم مساعدته وفي تبادل ثروته من المعارف والخبرات من خلال تقديم الخدمات عن بُعد.

22- وفي مجال الأعمال الشرطية، قدمت المكاتب التابعة للمكتب مساعدة محددة إلى سلطات إنفاذ القانون للتصدي للتحديات التي تطرحها الجائحة، مثل الحاجة إلى إنفاذ تدابير لمكافحة الجائحة. ففي باكستان والسلفادور ونيجيريا، على سبيل المثال، وضعت توجيهات للشرطة بشأن كيفية التعامل مع الحالة الطارئة الناجمة عن مرض كوفيد-19. وفي سري لانكا، وضع البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية دليلاً عن سبل تعقب المخالطين لحالات كوفيد-19 وتدريب موظفي إنفاذ القانون على استخدامه.

23- ونهض المكتب بالعمل في مجال الأعمال الشرطية على الصعيد العالمي بالمساهمة في وضع برنامج الأمم المتحدة لهيكل تدريب الشرطة، حيث عمل بوصفه عضواً في اللجنة التوجيهية للبرنامج وفي المجموعات القائمة على وضع منهجه الدراسي. وشارك المكتب في تنظيم مناسبة بشأن أساليب الاستجواب غير القسرية في سياق التحقيقات وما يرتبط بها من ضمانات، عُقدت على هامش الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتعرّف المشاركون في المناسبة على منهجية الاستجواب القائم على الأدلة التي يمكن أن يستخدمها موظفو إنفاذ القانون للحصول على معلومات موثوقة، مما يفضي إلى إجراء تحقيقات أكثر فعالية متوافقة مع حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، نشر المكتب قائمة بخدمات المكتب المتعلقة بإصلاح الشرطة.

24- واستهل المكتب دورة للتعلم الإلكتروني لدائرة الشرطة الوطنية في كينيا بشأن استخدام القوة، والنهج القائمة على حقوق الإنسان في ضبط الحشود، والتعامل مع القضايا التي تنطوي على العنف الجنسي والجسدي. وفي البرازيل، وضع المكتب مؤشراً لامتثال أنشطة الشرطة يركز على رصد استخدام القوة في ولايتي ريو غراندي دو سول وبارانا. وفي منطقة البحر الكاريبي، عقد المكتب حلقة دراسية شبكية إقليمية بشأن النزاهة والأخلاقيات والمساءلة في مجال إنفاذ القانون. وفي كازاخستان، بدأ المكتب برنامجاً جديداً للتعاون بشأن تحديث الشرطة.

25- وفي مجال المساعدة القانونية، عقد المكتب سلسلة مؤلفة من ثمانية اجتماعات مبتكرة وتفاعلية لأفرقة خبراء عبر الإنترنت، شارك فيها أكثر من 100 من الممارسين في مجال المساعدة القانونية والباحثين وممثلي كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من جميع المناطق، لمناقشة الممارسات الجيدة والتحديات التي تعترض إجراء تقييمات المعونة القانونية. وتصب النتائج التي تمخضت عنها الاجتماعات في وضع أداة جديدة من أدوات المكتب لتقييم المساعدة القانونية، من المقرر أن تصدر في صيغتها النهائية في عام 2021.

(3) تجسد البنود الفرعية الخمسة الواردة في هذا القسم النتائج من 1 إلى 5 التي خُدت في إطار المجال المواضيعي 5 ("منع الجريمة والعدالة الجنائية") من استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025.

26- وشارك المكتب، مع مكتب المحامي العام في ولاية ريو دي جانيرو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة القانونية الدولية ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، في استضافة المؤتمر الدولي الرابع للمساعدة القانونية، وهو مؤتمر مدته خمسة أيام يُعقد عبر الإنترنت بثمانى لغات. وناقش أكثر من 800 مشارك من 89 بلداً مواضيع مثل التحديات غير المسبوقة في الوصول إلى العدالة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وكيفية استخدام المساعدة القانونية لمكافحة أوجه التفاوت الشديدة بالدعوة إلى إطلاق سراح الأشخاص المحرومين من حريتهم وحماية حقوقهم، والتمثيل الكلي للفئات المهمشة وحمايتهم، والتصدي للعنصرية والتمييز المنهجين القائمين على الأصل الإثني أو النوع الجنساني أو أي وضع آخر.

27- وقدم المكتب الدعم إلى السلطات في السلفادور في وضع تشريعات جديدة وتوفير تدريب فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري. وفي البرازيل، أصدر المكتب، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي والمجلس الوطني للقضاء، خمسة كتيبات من إعداد المكتب بشأن جلسات الاستماع المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة، وقدم ثلاث حلقات دراسية شبكية عن خدمات الحماية الاجتماعية المتاحة في جلسات الاحتجاز السابق للمحاكمة، وقدم تدريباً على منصة جديدة لرصد البيانات، شملت، وقت إعداد هذا التقرير، أكثر من 100 000 قرار محكمة متعلق بالاحتجاز قبل المحاكمة. وفي المكسيك، أعد المكتب ثلاث مجموعات من الأدوات التقييمية لفائدة الجهات الفاعلة الرئيسية في العدالة الجنائية، ومعايير لمرافق قاعات المحكمة في 16 ولاية مكسيكية.

28- ويسر المكتب مناقشات الخبراء في أوزبكستان لوضع اللمسات الأخيرة على تشريعين جديدين هما: قانون الإجراءات الجنائية واللائحة التنفيذية، وقانون المساعدة القانونية. وفي أوزبكستان أيضاً، قام المكتب، في إطار مبادرة مشتركة مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بتدريب 20 محامياً شاباً على تقديم المساعدة القانونية للشباب في وادي فرغانة، وافتتح ثلاث عيادات قانونية جديدة في فرغانة وأنديجان ونامانغان. وفي باكستان، أجرى المكتب دراسة استقصائية لتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على خدمات العدالة الجنائية في مقاطعتين، وأنشأ نظام معلومات لإدارة قواعد البيانات لرصد ما تحرزه مؤسسات العدالة الجنائية من تقدم في إطار "خريطة الطريق المتعلقة بسيادة القانون".

29- وفي أفريقيا، قدم المكتب مساعدة قانونية في سجنين في النيجر، مما أدى إلى انخفاض عدد أيام الاحتجاز السابق للمحاكمة للعديد من المحتجزين، وانخفاض في القضايا المترامية التي لم يبت فيها بعد. ومن أجل الحد من التفاعل الشخصي بين موظفي المحاكم أثناء جائحة كوفيد-19، ساعد المكتب في إنشاء نظام إلكتروني لإدارة القضايا في محاكم كينيا، وأسهم في وضع وتنفيذ أول سياسة لنظم العدالة البديلة في البلد، التي صُممت بغرض تعميم القانون العرفي التقليدي في نظام العدالة الجنائية في البلد.

30- وقدم المكتب معدات وتدريباً بشأن 17 من إجراءات التشغيل الموحدة لـ45 موظفاً في وكالة حماية الشهود في كينيا، مما عزز قدرة الوكالة على الاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية الشهود. وفي السلفادور، وضع المكتب بروتوكولاً ودليلاً إرشادياً بشأن تقييم مخاطر كوفيد-19 في دور حماية الضحايا والشهود.

31- وفي منطقة المحيط الهندي، ساعد المكتب المدعين العامين في إعداد القضايا المتعلقة بالجرائم البحرية، وقدم التوجيه والتدريب إلى وكالات إنفاذ القانون البحري. وفي ملديف، أجرى المكتب تقييماً عن بُعد وأجرى دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن إنفاذ القانون البحري للقضاة والمدعين العامين بالمحاكم الجنائية ووكالات إنفاذ القانون البحري.

32- وقدم المكتب تدريباً على عقد جلسات الاستماع عبر الإنترنت وعن الأثر الناجم عن كوفيد-19 أثناء العمليات البحرية في غرب ووسط أفريقيا. وبالتعاون مع الإنتربول ومركز التنسيق الأقليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، وضع المكتب مبادئ توجيهية بشأن إجراء عمليات محاكاة

للمحاكمات وبشأن التعامل مع الأدلة. وفي كينيا، قدم المكتب إرشادات إلى أجهزة إنفاذ القانون البحري بشأن منع انتشار كوفيد-19، وفي الصومال، أجرى تحليلاً للثغرات الموجودة في قدرات أجهزة إنفاذ القانون البحري.

باء - منع الجريمة على نحو أكثر فعالية وارتكازاً على المجتمع المحلي والمعارف

33- واصل المكتب تعزيز منع الجريمة على نحو فعال ومرتكز على المجتمع المحلي والمعارف في الدول، بوسائل منها أنشطة التوعية وبناء القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات والتشريعات في إثيوبيا وأوزبكستان والبرازيل وبيرو وجنوب أفريقيا ودولة فلسطين وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكولومبيا وكينيا ولبنان والمكسيك. وساهم المكتب في العديد من المناسبات العالمية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الوقاية القائمة على الأدلة وتشجيع استخدام أدوات المكتب، شملت مناسبات مخصصة لوضع مؤشرات لإيجاد مدن أكثر أمناً وتطوير الخبرة المجتمعية.

34- وأدكى المكتب الوعي بالتحديات التي يواجهها الشباب، وشجع على مواصلة تقديم الدعم إلى الشباب وأسْرهم، بما في ذلك إتاحة فرص تحقيق التنمية الإيجابية أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها على حد سواء. وتحقيقاً لتلك الغاية، نظم المكتب سلسلة مؤلفة من 16 اجتماعاً عبر الإنترنت على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي، شاركت فيها الجهات المعنية من قطاعات العدالة والخدمات الاجتماعية والشباب والتعليم والرياضة، في إطار مبادراته بشأن منع جرائم الشباب من خلال الرياضة. وفي أوزبكستان، استهل المكتب "تحدياً رياضياً" عبر الإنترنت بهدف الترويج للرياضة كوسيلة لمواجهة الإجهاد العصبي أثناء الجائحة، حيث تبادل ما أنتجه الشباب من مواد سمعية بصرية على وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها، بما في ذلك التلفزيون الوطني.

35- وفي البرازيل، نظم المكتب مناقشات عبر الإنترنت بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الجريمة في الأحياء الفقيرة في البرازيل، واستهل حملة إلكترونية للدعوة على وسائل التواصل الاجتماعي، تسلط الضوء على أثر الجائحة على أهداف التنمية المستدامة.

36- وفي إثيوبيا، دعم المكتب فرقة العمل الوطنية المعنية بمنع الجريمة أثناء المشاورات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة، وساهم في صياغة وثيقة لمواءمة الاستراتيجية مع مبادرات إصلاح نظم العدالة الأوسع نطاقاً. وفي قيرغيزستان، قدم المكتب مشورة الخبراء أثناء صياغة تشريعات جديدة متعلقة بمنع الجريمة.

37- وفي كولومبيا، واصل المكتب دعم الحكومات المحلية في جهود منع الجريمة، بما في ذلك في المناطق الحضرية. ووضع المكتب، بالشراكة مع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، منهجية لتشخيص عوامل الخطر المتصلة بالجريمة في 22 بلدية. وبالمثل، قدم المكتب الدعم إلى حكومة كايكا المحلية في تصميم وصياغة الخطة الشاملة للأمن والتعايش بين المواطنين، استناداً إلى النتائج المنبثقة عن فحص مدقق لحالة السلامة القائمة. وقام المكتب، بالشراكة مع مكتب حاكم سانتاندير، بتصميم وتقديم دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن منع الجريمة والوصول إلى العدالة المحلية، جرى تكييفها لتعالج التحديات المحددة التي تطرحها تدابير الإغلاق المتخذة بسبب جائحة كوفيد-19، واستفاد منها 50 من المسؤولين والموقفين والمدرسين. وفي أوزبكستان، أجرى المكتب، بالاشتراك مع أكاديمية مكتب المدعي العام، تقيماً لإدارة السلامة الحضرية يركز على إحدى مقاطعات طشقند. ومن المتوقع أن يُسترد بنتائج التقييم في تنفيذ المبادرات الجديدة المتعلقة بمنع الجريمة.

38- ومن أجل منع إيذاء الشباب وانخراطهم في الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات، نفذ المكتب طائفة واسعة من الأنشطة لتعزيز قدرة الشباب على الصمود وتعزيز دورهم كعوامل للتغيير في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وواصل المكتب إشراك الشباب المعرضين للخطر في الأنشطة التي تُجرى بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت على السواء، من خلال برنامج "الحركة بركة" ومبادرات رياضية أخرى. واستهدفت

الأنشطة بناء المهارات الحياتية وتوفير الفرص لمشاركة الشباب، حيث استفاد منها أكثر من 21 700 شاب من خمس دول.⁽⁴⁾ وإضافة إلى ذلك، أنشأ المكتب، من خلال توفير المعدات الرياضية للمدارس والمراكز الرياضية والمراكز المجتمعية، أماكن عامة آمنة لإشراك الشباب وتمييزهم بشكل إيجابي.

39- واضطلع المكتب بأنشطة لبناء القدرات لفائدة حوالي 500 من المدربين والعاملين في مجال الشباب في ست دول⁽⁵⁾ بشأن استخدام الرياضة كأداة لمنع الجريمة، وبشأن المنهج الدراسي لمبادرة "الحركة بركة". ومن أجل تعزيز قدرة المدربين على التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، نُفذت دورات تدريبية مواضيعية بشأن السلامة في تصفح الإنترنت والتربية الإيجابية في أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، وعُقدت في بيرو سلسلة من الدورات التدريبية عبر الإنترنت بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

40- وفي أوزبكستان، نظم المكتب حملة توعية وطنية بالاشتراك مع وزارة الثقافة البدنية والرياضة ووزارة التعليم العام واللجنة الأولمبية الوطنية، وذلك لتعزيز قدرة الشباب على الصمود في وجه العنف عن طريق إشراك الرياضيين كقدوة إيجابية. وفي سجن رومية وبعض المجتمعات المحلية المختارة في لبنان، اضطلع المكتب، بالشراكة مع وزارة الداخلية والبلديات ووزارة العدل، بأنشطة تستخدم الرياضة لدعم إعادة تأهيل وإدماج الصبية والشبان المخالفين للقانون، بمن فيهم المدانون أو المتهمون بارتكاب أعمال التطرف العنيف.

41- وبغية إشراك الشباب في تعزيز سيادة القانون، استهل المكتب الدورة الخامسة من برنامج سفراء الشباب في البرازيل، وهي دورة تدريبية لبناء القدرات، بالتعاون مع بلدية ساو باولو ومعهد كايكا سيغورادورا. وأشرك المكتب 25 من الشباب المعرض للخطر (76 في المائة منهم من الإناث) ودعّمهم للعمل كعناصر محفزة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على مكافحة العنف ضد المرأة ومنع الجريمة في المناطق الحضرية والعلاقات بين المجتمعات المحلية والشرطة.

42- وعمل المكتب مع وكالة شؤون الشباب، ومركز دعم الشباب في مجال تنظيم المشاريع، ومجمع تكنولوجيا المعلومات في أوزبكستان، لتنظيم مبادرات عبر الإنترنت تهدف إلى تمكين الشباب من وضع حلول مبتكرة قائمة على التكنولوجيا لتعزيز التماسك الاجتماعي وسيادة القانون، مع التركيز على منع العنف والفساد، وتنمية روح مباشرة الأعمال الحرة. وفي كازاخستان، أقام المكتب شراكة مع وزارة الداخلية ومشروع "قانون الشوارع في كازاخستان" من أجل تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن منع جرائم الشباب واستخدام الأدوات التي أُعدت في إطار مبادرة المكتب المعنونة "التعليم من أجل العدالة" في العمل اليومي لضباط الشرطة.

43- وواصل المكتب الترويج لمنع الجريمة وإرساء ثقافة احترام القانون بالتعاون مع المدارس. وفي كولومبيا، قاد المكتب اجتماعات عبر الإنترنت "لأفرقة العمل المعنية بالتعايش" في 80 مدرسة لتعزيز حل المنازعات بالوسائل السلمية في سياق الوقاية المبكرة من جنوح الأحداث وسقوطهم ضحايا للإيذاء. وفي وسط آسيا، نظم المكتب حملة إقليمية للتوعية من أجل تبادل أفضل الممارسات في الترويج لثقافة احترام القانون في المدارس، تستهدف المعلمين وأخصائيي علم النفس. وفي قيرغيزستان، دعم المكتب إدماج برنامج التدريب على المهارات الحياتية المعنون "الحركة بركة" في المنهج الدراسي للمرحلة الثانوية.

(4) أوزبكستان ودولة فلسطين وطاجيكستان وقيرغيزستان ولبنان.

(5) أوزبكستان وبيرو وجنوب أفريقيا ودولة فلسطين وقيرغيزستان ولبنان.

جيم- منع العنف ضد النساء وزيادة فرص النساء والفتيات ضحايا العنف أو ذوات الأوضاع الهشة في الوصول إلى العدالة المراعية للمنظور الجنساني

44- في عام 2020، دعم المكتب 21 دولة في تعزيز تدابير التصدي للعنف ضد المرأة، بسبل من بينها دعم موامة الأطر التشريعية مع المعايير والقواعد. وقدم المكتب الخبرة التقنية في وضع قانون نموذجي إقليمي لمكافحة العنف الجنساني لصالح الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي جنوب أفريقيا، قدم المكتب تعليقات على مشروع قانون يتعلق بالعنف الجنسي والمنزلي. وفي فيرغيزستان، قدم المكتب مدخلات لتتقيح قانون الإجراءات الجنائية، الذي يهدف إلى تعزيز آليات حماية الناجيات.

45- وفي سياق الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز قدرات المهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية على منع العنف ضد المرأة والتصدي له، عقد المكتب حلقة دراسية شبكية عالمية بشأن التصدي للعنف الجنساني خلال جائحة كوفيد-19، ضمت خبراء من 15 بلداً. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتدريب قضاة ومدعين عامين وموظفي الشرطة وموظفين عموميين من إكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) ونيبال.

46- ووضع المكتب دليلاً بشأن العنف الجنساني في سانتياغو دي كالي، كولومبيا، وقدم الدعم إلى السلطات الحكومية المحلية في تعزيز الوقاية من العنف والإبلاغ عن حوادثه، والاستجابة الفورية للناجيات ورصد العنف الجنساني. وفي المكسيك، قَدَّم المكتب دعماً تشريعياً، شمل تحليلاً للتشريعات في 32 مقاطعة، وتوجيهاً بشأن توحيد التعريف القانوني لجريمة "قتل الإناث". وبدأ المكتب أيضاً تدريباً متخصصاً للشرطة بشأن منع حالات القتل بدافع جنساني والتحقيق فيها، وأجرى تقييماً لأثر التدريب بين أن التدريب عزز تعاطف المشاركين مع الضحايا ومعرفتهم بإجراءات الإحالة. وفي إطار مبادرة "Spotlight" (تسليط الضوء على العنف ضد المرأة)، وضع المكتب مبادئ توجيهية وبروتوكولات لضمان حصول النساء والفتيات على الرعاية والمساعدة على مستوى عالٍ من الجودة، بالاستناد إلى مجموعة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، وتحسين الأماكن العامة لتوفير بيئة حضرية آمنة للنساء والفتيات في مدينتي تشيواوا وسيوداد خواريس. وفي غواتيمالا، زاد المكتب من فرص وصول المرأة إلى العدالة من خلال تحسين قدرات الشرطة الوطنية ومكتب المدعي العام على التصدي للعنف ضد المرأة، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، وذلك بتعزيز قنوات الإبلاغ وتوثيق القضايا.

47- وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اشترك المكتب مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تنظيم حلقة عمل إقليمية عبر الإنترنت لممثلي قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية والشرطة والعدالة من سبع دول عربية⁽⁶⁾ بشأن الخدمات الأساسية للناجيات والمبادرات الرامية إلى التصدي للزيادة في العنف الجنساني. ودعم المكتب البرنامج الوطني لسلامة الأسرة في المملكة العربية السعودية من خلال تقديم حلقات دراسية شبكية عن خدمات الشرطة والعدالة الأساسية للناجيات من العنف الجنساني، وعن التقييمات الفعالة لمخاطر العنف الجنساني، حيث استفاد منها 1 400 من الحضور من القطاعات القانونية والطبية والنفسية والأكاديمية.

48- وعزز المكتب التوعية بالخدمات الرئيسية في دولة فلسطين، بما في ذلك المساعدة القانونية والطب الشرعي، من خلال عقد حلقات عمل، وإصدار كتيب إعلامي وفيديو ترويجي، وبدأ في تشكيل مجموعات على تطبيق واتساب لتيسير الاتصال والتنسيق بين مقدمي الخدمات. وفي إطار خطة الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بجائحة كوفيد-19، وفر المكتب معدات حماية شخصية لدور الإيواء. ونظم المكتب، في شراكة مع

(6) الأردن وتونس ودولة فلسطين والعراق ولبنان ومصر والمغرب.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقات عمل لبناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون من العراق ولضباط الشرطة والقضاة والمدعين العامين من الأردن بشأن التصدي بفعالية للعنف ضد المرأة.

49- وعقد المكتب أربع حلقات عمل تدريبية في مصر للقضاة بشأن الإطار القانوني الوطني المتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، والتحديات العملية التي تواجهها في حالات العنف هذه. ونظم المكتب، في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقة عمل بشأن التحديات القانونية والقضائية التي تعترض إمكانية وصول المرأة إلى العدالة في محاكم الأسرة. وقدم المكتب لوائح طبية ومواد متخصصة ومعدات وقائية من كوفيد-19 إلى هيئة الطب الشرعي في مصر، مما يضمن استمرارية الخدمات وإجراء فحوص الطب الشرعي للناجيات. وفي شراكة مع وزارة الداخلية، أصدر المكتب دليلاً للشرطة الوطنية وكتاب جيب لتعزيز التدريب على إنفاذ القانون.

50- وفي فيرغيزستان، في إطار مبادرة "Spotlight" لتسليط الضوء على العنف ضد المرأة، دعم المكتب أفرقة الاستجابة للطوارئ المتنقلة من ضباط الشرطة والأخصائيين الصحيين والاجتماعيين وأخصائيي علم النفس في تقديم الخدمات الأساسية في ظل عمليات الإغلاق الشامل بسبب جائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب تقييماً للاحتياجات فيما يتعلق بتجربة تشغيل مركز متكامل للخدمات في وقت الأزمات لفائدة الضحايا، وبدأ العمل بالاستثمارات الإحصائية المصنفة حسب نوع الجنس للجرائم الجنسانية لإدراجها في السجل الإلكتروني للجرائم، كما حدّث تطبيقاً على الهواتف المحمولة لتيسير الاتصال بين المواطنين والشرطة وعمل المكالمات في حالات الطوارئ للإبلاغ عن العنف.

51- ودعم المكتب إنشاء مركز لتيسير شؤون المرأة والأحداث بالتعاون مع شرطة البنجاب في باكستان، وقدم التدريب لموظفي الشرطة، مما أدى إلى زيادة توافر الخدمات النفسية والطبية القانونية لضحايا الإيذاء والعنف المنزلي. وشارك المكتب أيضاً في استضافة حلقة عمل لبناء توافق الآراء لكبار المسؤولين العموميين ومسؤولي التنمية من أجل وضع رؤية مشتركة لحماية النساء والفتيات من خلال توفير الخدمات الأساسية للعدالة والشرطة.

52- وفي ميانمار، شارك المكتب في تنظيم سلسلة من حلقات العمل لفائدة 1 700 ضابط من ضباط الشرطة على الخطوط الأمامية، مما عزز قدرة قوات الشرطة في ميانمار على منع حوادث العنف الجنساني والتصدي لها بفعالية. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتوزيع 25 000 كتاب جيب على ضباط الشرطة في الخطوط الأمامية بشأن التصدي بفعالية للعنف الجنساني أثناء جائحة كوفيد-19، ونسق اجتماع مائدة مستديرة وطنية بشأن سبل التصدي للعنف الجنساني، حضره ممثلون رفيعو المستوى من مؤسسات العدالة الجنائية والمجتمع المدني. وفي فييت نام، قدم المكتب دعماً تقنياً إلى أفرقة الاستجابة السريعة للعنف المنزلي في مقاطعة بن تري، ودرّب موظفي العدالة الجنائية على توفير خدمات الحماية والعدالة للناجيات.

53- وفي إطار مشروع مشترك في سيراليون وليبيريا والسنغال، عزز المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرات الجهات المعنية المحلية على تقديم خدمات المساعدة القانونية إلى الناجيات من العنف الجنساني، وفي الوقت نفسه زاد الوعي باستراتيجيات الوقاية من كوفيد-19. وفي إطار هذا المشروع، تلقت منظمات المجتمع المدني منحا لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدمات المساعدة القانونية إلى المشتبه فيهن والسجينات والضحايا من النساء، نظراً لازدياد الطلب على هذه الخدمات خلال الجائحة.

54- وأدّى المكتب الوعي على الصعيدين العالمي والوطني بالدور الحاسم الذي تؤديه التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية للتصدي للعنف ضد المرأة، لا سيما في سياق الجائحة. وشاركت المديرية التنفيذية للمكتب في حملة الأمين العام "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" وحملة المشاركة الرقمية المعنونة "With her" (مع المرأة ضد العنف) (#WithHer) بقيادة مبادرة "تسليط الضوء على العنف ضد المرأة"،

والتي وصلت إلى ما لا يقل عن 1,8 مليون شخص. وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، أنتج المكتب ملفات صوتية رقمية عن النطاق العالمي لجرائم قتل الإناث بيد العشيرين الذكور، تعرض أبحاثاً تشير بضرورة عمل إحصاء منهجي عالمي لوفيات النساء الناجمة عن عنف العشير، وذلك في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لإنهاء العنف ضد المرأة.

55- ونظم المكتب حملة وطنية لمكافحة العنف الجنساني والقوالب النمطية الجنسانية في السلفادور، حققت أكثر من 30 000 "مشاركة" عبر الإنترنت على وسائل التواصل الاجتماعي، كما بدأ شراكة مع المنظمات النسائية والمعنية بالمثلثيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، وذلك لعقد حوار مائدة مستديرة شهري بشأن حالات اختفاء النساء والفتيات والشابات/الشباب. وفي البرازيل، عقد المكتب حلقة نقاش بشأن العنف الجنساني أثناء مؤتمر "HeForShe" (الرجل نصير المرأة) بشأن المساواة بين الجنسين، الذي عُقد في جامعة نونفا في لشبونة.

56- وفي نيبال، دشّن المكتب إعلان خدمات عمومية بُث على 300 محطة إذاعية، ووضع مواد للتوعية بالعنف الجنساني جرى تعميمها في جميع المقاطعات واستفاد منها 6 000 شخص. وفي ميانمار، نظم المكتب أربع حملات وطنية للدعوة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الصحف الوطنية، سلط فيها الضوء على الاستثناءات من أوامر الإغلاق الشامل وحظر التجول المفروضة بسبب كوفيد-19 للذين يواجهون العنف. وفي أوزبكستان، أنشأ المكتب ووكالة شؤون الشباب شبكة "صوت الفتيات" لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في وادي فرغانة.

57- وأقام المكتب شراكة مع حكومة دولة فلسطين والأوساط الأكاديمية لتدريب الصحفيين ومراكز الاتصال الإعلامية على الخدمات العمومية ونظم الإحالة المتاحة لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وفي إثيوبيا، نشر المكتب تسجيل فيديو بالتعاون مع المجتمع المدني يهدف إلى التوعية بالخدمات المتاحة للناجيات من العنف ضد المرأة.

دال- تعزيز منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، بما في ذلك العنف الذي يمارسه الإرهابيون

والجماعات المتطرفة العنيفة، وتعزيز إمكانية وصول الأطفال إلى العدالة

58- ثمة أهمية حاسمة لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، لتحسين رفاه الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات عموماً. وزاد المكتب فهم التدابير المتخذة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، لا سيما في سياق الإرهاب وخلال جائحة كوفيد-19. واستمر المكتب في تقديم المساعدة التقنية لتعزيز آليات التنسيق بين القطاعات من أجل ضمان وضع استراتيجيات شاملة ومستدامة للوقاية والتصدي لفائدة الأطفال المرتبطين بجماعات إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة في أفريقيا، وفي وسط آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا.

59- واضطلع المكتب بمهمة استطلاعية في نيجيريا لتقييم تدابير الوقاية والتصدي المتخذة فيما يتعلق بالعنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية ضد الأطفال. وفي جنوب أفريقيا، قدم المكتب خدمات استشارية قانونية، وأدلى بتعليقات على ثلاثة مشاريع قوانين في مجالات العنف ضد الأطفال والعنف المنزلي والعنف الجنساني.

60- وفي كازاخستان، قدم المكتب خدمات استشارية قانونية تتعلق بالقواعد المعتمدة بشأن إعادة التأهيل الاجتماعي للأطفال المتضررين من الأنشطة الإرهابية، وعقد اجتماع مائدة مستديرة وطنياً ضم 21 ممثلاً وزارياً لمناقشة تقييم احتياجات المساعدة التقنية التي يقوم بها المكتب وإقرار صلاحيته، ووضع اللمسات الأخيرة على تقرير التقييم المتعلق بمنع العنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة ضد الأطفال والتصدي له، بمن فيهم الأطفال الذين مستهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. واضطلع المكتب بخمسة

أنشطة عبر الإنترنت لبناء القدرات لصالح 571 مسؤولاً وزارياً ومهنيين من قطاعات متعددة معنيين بإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم. وعقد المكتب، بالاشتراك مع مكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حلقة عمل وطنية بشأن إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال الذين مستهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، حضرها 21 مسؤولاً وزارياً ومهنيين من قطاعات متعددة، شاركوا في دعم إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال العائدين من مناطق النزاع.

61- وشارك المكتب في تنظيم مناسبة رفيعة المستوى بشأن موضوع "الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة: خريطة طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الصعيد العملي"، استفاد منها كل من إندونيسيا والفلبين وماليزيا وملديف. واعتمدت إندونيسيا "خريطة الطريق بشأن معاملة الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة" التي وضعها المكتب، من خلال نداء بالي للعمل، وطلبت حكومة ملديف أن تصبح بلداً رائداً لتجربة تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها المكتب.

62- وعمل المكتب وحكومة إندونيسيا على مواءمة خطة العمل الوطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف مع القانون الدولي بإجراء تقييم للاحتياجات الوطنية وعقد اجتماع مائدة مستديرة وطنية لجمع المدخلات من الجهات المعنية. وعقد المكتب، بالشراكة مع الوكالة الوطنية الإندونيسية لمكافحة الإرهاب، حلقة عمل لبناء القدرات لمدة ثلاثة أيام بشأن معاملة الأطفال المرتبطين بجماعات إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة. وإضافة إلى ذلك، أصدر المكتب دليلاً تدريبياً عن تحقيق العدالة للأطفال في سياق مكافحة الإرهاب في إندونيسيا.

63- وأجرى المكتب أول تقييم للاحتياجات عبر الإنترنت في ملديف بشأن قضاء الأحداث، وعقد اجتماعات تشاورية مع 25 من الجهات الوطنية النظرية، حيث أطلع النظراء الحكوميين على تقريره النهائي. وعلى سبيل المتابعة، نظم المكتب حلقة دراسية شبكية بشأن المعايير الدولية في مجال قضاء الأحداث، بالتعاون مع الأكاديمية القضائية في ملديف. وأجرى المكتب أيضاً تحليلاً عبر الإنترنت لحالة الأطفال المرتبطين بجماعات إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة، مع ممثلين من 44 من الجهات الوطنية النظرية ومنظمات المجتمع المدني.

64- وأجرى المكتب حلقة عمل تدريبية متخصصة للمدرسين مدتها خمسة أيام بشأن تحقيق العدالة للأطفال في نيبال لتعزيز قدرة 20 من أعضاء النيابة العامة في أداء واجباتهم فيما يتعلق بالضحايا والشهود الأطفال والأطفال المخالفين للقانون.

65- ونظم المكتب حلقة عمل تدريبية عبر الإنترنت بشأن موضوع "الاعتبارات الوبائية للوقاية من الأمراض المعدية، بما في ذلك كوفيد-19، في المرافق الإصلاحية للأحداث"، استفاد منها 42 مشاركاً، من بينهم 16 امرأة، من وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة وقطاع المؤسسات الإصلاحية للأحداث التابع لوزارة التضامن الاجتماعي في مصر.

66- وفي كينيا، تبرع المكتب بمعدات إلى إدارة خدمات الأطفال للمساعدة على النظر في القضايا عبر الإنترنت، مما أتاح للإدارة أن تضمن الاستماع للقضايا المتعلقة بالأطفال في الوقت المناسب على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. ودعم المكتب أيضاً مكتب مدير النيابة العامة في كينيا في وضع دليل للمدعين العامين بشأن التعامل مع الأطفال في نظام العدالة الجنائية، يهدف إلى تحسين إمكانية وصول الأطفال إلى العدالة وتعزيز نظام للعدالة الجنائية يكون أكثر ملاءمة للأطفال في كينيا. وفي شراكة مع وزارة العمل والحماية الاجتماعية، نفذ المكتب مبادرة لإعادة تأهيل وإعادة إدماج المراهقات المخالفات للقانون في مراكز إعادة تأهيل الأحداث في كيريغيتي وداغوريتي. واستهل المكتب أيضاً برنامج "Designing Dreams" (تصميم الأحلام) لتصميم الأزياء ومباشرة الأعمال الحرة، وكذلك مسابقة فنية وطنية للأطفال والشباب لإذكاء وعي الجمهور بنظام المراقبة بعد الإفراج والوقاية من معاودة الإجرام، والتماس الأفكار في هذا الصدد.

67- وأعد المكتب، بالتعاون مع اليونيسيف، مذكرة للدعوة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم في باكستان، تضمنت معلومات عن القوانين الوطنية والصكوك الدولية وأفضل الممارسات بشأن كيفية حماية الأطفال المحرومين من حريتهم في باكستان من تأثير كوفيد-19. وأعد المكتب أيضاً مجموعة أدوات لوكالات إنفاذ القانون والممارسين القانونيين، تتماشى مع قانون نظام قضاء الأحداث لعام 2018.

68- وأعد المكتب مجموعات أدوات تهدف إلى بناء قدرات الشرطة وموظفي النيابة العامة في فييت نام من أجل منع الحالات التي تنطوي على الاعتداء الجنسي على الأطفال وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وحماية حقوق ومصالح الأطفال المعتدى عليهم حماية أفضل. ودرب المكتب 127 من ضباط الشرطة والمدعين العامين على الإطار القانوني والسياساتي الدولي والمحلي بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال، مع التركيز على تحديد هوية الضحايا والجناة، وفي الوقت نفسه، تطبيق تدابير للتصدي تركز على الضحايا وتقوم على حقوق الإنسان. وأجرى المكتب حلقة دراسية وطنية عن استخدام الأجهزة الإلكترونية وأنواع التكنولوجيا الحديثة من أجل الملاحقة القضائية الفعالة في قضايا الاستغلال الجنسي للأطفال، شارك فيها 80 من موظفي العدالة الجنائية.

69- وفي كولومبيا، عزز المكتب جهود منع الجريمة بتيسير دورة تدريبية شملت 446 طفلاً بشأن تقنيات استبانة الاستغلال الجنسي داخل مجتمعاتهم المحلية.

70- وفي النيجر، وفي إطار برنامج منطقة الساحل، واصل المكتب بناء القدرات بهدف تحسين معاملة الأطفال ضحايا التجنيد على يد الجماعات الإرهابية وضحايا الاتجار والعنف. وعلى الصعيد الإقليمي، وضع المكتب دليلاً بشأن المساعدة القانونية للأطفال.

هاء - تنفيذ إصلاحات شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال إصلاح نظام العقوبات والسجون بغية الحد من الإفراط في استخدام الاحتجاز واكتظاظ السجون والتحديات الأخرى المتعلقة بالسجون، بما في ذلك التشدد والتطرف العنيف داخل السجون

71- نظراً للتحديات غير المسبوقة التي تواجه الصحة والسلامة في السجون بسبب جائحة كوفيد-19، قدم المكتب مساعدات طارئة إلى أكثر من 50 دائرة من دوائر السجون والإصلاحات لتعزيز تدابير وسياسات الوقاية من العدوى ومكافحتها في السجون. ودعا المكتب إلى مواصلة الالتزام بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) عند الأخذ بهذه التدابير وشجع على زيادة استخدام بدائل السجن، بغية التصدي لاكتظاظ السجون.

72- وشملت خدمات المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب شراء معدات الحماية الشخصية والأدوات الصحية؛ وتحسين ظروف السجون والرعاية الصحية والخدمات الأساسية المتاحة للسجناء؛ وبناء القدرات المحددة الهدف لموظفي السجون والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وإضافة إلى ذلك، بذل المكتب جهوداً لضمان توافر واستمرارية خدمات الرعاية الصحية الجيدة على نطاق واسع للسجناء، بما في ذلك الفئات المعرضة للخطر، ولوضع سياسات وإجراءات تشغيل موحدة للسجون تكون متوافقة مع حقوق الإنسان فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، وكذلك الدعوة والتوجيه التقني بشأن آليات الإفراج في حالات الطوارئ والتدابير غير الاحتجازية.

73- وشملت الدول التي استفادت من المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب بهدف تعزيز التأهب لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتصدي لها ما يلي: إثيوبيا، إيسواتيني، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، باكستان، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيلاروس، تايلند، تشاد، تونس، تيمور-ليشتي، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، الصومال، طاجيكستان، العراق، غامبيا، غانا، الفلبين، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوت

ديفوار، كولومبيا، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، الهند.

74- ونظم المكتب حملة توعية عالمية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد الجمعية العامة قواعد نيلسون مانديلا والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وانضم المكتب إلى حملة "We applaud" (تحية لموظفي السجون في العالم) (#WeApplaud)، التي نظمتها الرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون لتوجيه الانتباه إلى العمل الهام والمجهود الذي يضطلع به موظفو السجون أثناء جائحة كوفيد-19.

75- وأدى استمرار اكتظاظ السجون على الصعيد العالمي إلى زيادة انتشار كوفيد-19 وما خلفه من أثر في السجون. وفي ميانمار، شارك المكتب في توقيع رسالة موجهة إلى الرئيس يدعو فيها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض عدد السجناء، وأعقب ذلك الإفراج عن نحو 25 000 سجين بعبء رئاسي. وبُنذلت جهود مماثلة في مجال الدعوة في إندونيسيا وباكستان وتايلند والفلبين. وفي كينيا، دعم المكتب مبادرات متعددة للحد من اكتظاظ السجون، بما في ذلك تبسيط وتوحيد إجراءات الكفالة والضمانات النقدية، مما أتاح زيادة استخدام التفاوض على تخفيض العقوبة مقابل الإقرار بالذنب وتحويل العقوبة، وتشجيع الأخذ بالتدابير غير الاحتجازية الأخرى، وتيسير الالتزام على نطاق القطاع بالحد من اكتظاظ السجون من خلال المجلس الوطني المعني بإقامة العدل. وأُطلق سراح ما يقدر بـ12 000 شخص من السجون في جميع أنحاء البلد في عام 2020. وأبرمت شركات مماثلة تهدف إلى إجراء إصلاح شامل لنظام العقوبات في أفغانستان وإندونيسيا وأوغندا وباكستان وسري لانكا وكمبوديا ومصر ونيجيريا. وفي قيرغيزستان، دعم المكتب دائرة المراقبة بعد الإفراج المنشأة حديثاً، وذلك ببناء قدرات ضباط مراقبة السلوك المعينين حديثاً، وشراء المعدات للمكاتب الثمانية المعنية بالمراقبة التابعة للدائرة في جميع أنحاء البلد.

76- وواصل المكتب تقديم دعم واسع النطاق لبرامج تدريب موظفي السجون، بوسائل منها تقديم التدريب الشخصي والحلقات الدراسية الشبكية، وتحسين المناهج الدراسية التدريبية، ونشر الموجهين في السجون. واستفاد كل من إثيوبيا وإكوادور وبنما وسري لانكا والسلفادور والصومال والفلبين وفيت نام وكينيا ولبيا وملديف من مبادرات بناء قدرات موظفي السجون، التي شملت التدريب المتخصص والمشورة التقنية بشأن معاملة السجناء. وتلقى المسؤولون في إندونيسيا والبرازيل وتايلند والصومال وكينيا تدريباً متخصصاً ومشورة تقنية بشأن إدارة السجون المراعية للمنظور الجنساني والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات. وفي كازاخستان، ساعد المكتب في إنشاء مركز جديد لتدريب موظفي السجون في إطار أكاديمية كوستانايف للشرطة، لديه قدرة على تقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت لفئات مختلفة من الموظفين، بما في ذلك في إطار الجهود الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف والوقاية من جائحة كوفيد-19 والتصدي لها في السجون.

77- ولتلبية الطلب الشديد على حلول التدريب عبر الإنترنت أثناء الجائحة، واصل المكتب الترويج لدورة التعلم الإلكتروني القائمة على السيناريوهات بشأن قواعد نيلسون مانديلا. وعُقدت حلقات عمل إقليمية ووطنية للتوعية شارك فيها ممثلون من جملة بلدان من بينها البلدان الناطقة بالألمانية، والجماعة الكاريبية، ومجلس وزراء الداخلية العرب. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، كان ما يقرب من 35 000 مستخدم من أكثر من 150 بلداً قد التحقوا بالدورة، التي أُتيحَت مجاناً على منصة التعلم الإلكتروني التابعة للمكتب باللغات التالية: العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، والإندونيسية، والماليزية، والبرتغالية، والروسية، والإسبانية، والتايلندية. وفي عدة بلدان، مثل كازاخستان والفلبين، أصبحت الدورة التدريبية عنصراً إلزامياً في المناهج التدريبية الوطنية لموظفي السجون.

78- وفي إطار الجهود التي يبذلها المكتب للتشجيع على تجسيد قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك في التشريعات الوطنية المتعلقة بالسجون، قدم المكتب مساعدة تشريعية إلى إثيوبيا وأوزبكستان وغانا وقيرغيزستان

وموريتانيا. وفي المكسيك، استكمل المكتب العمل السابق المضطلع به لوضع خطة وطنية موحدة للتقييم والاعتماد في السجون، بوضع معايير متخصصة فيما يتعلق بكوفيد-19. وفي الجنوب الأفريقي، وضع المكتب، بالاشتراك مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، خطة عمل استراتيجية للفترة 2021-2025 لتوجيه ومواءمة جهود الإصلاح في دوائر الإصلاحات والسجون والمعتقلات في دوله الأعضاء البالغ عددها 16 دولة. وإضافة إلى ذلك، أرسى المكتب أساساً متيناً لبرامج إصلاح السجون في العراق بإجراء تقييم شامل للسجون ومرافق احتجاز الأحداث التي تعمل تحت إدارة وزارة العدل في إقليم كردستان.

79- وعزز المكتب ممارسات الإدارة الأساسية في السجون. ومن أجل دعم إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء عند الإفراج عنهم، استهل المكتب برامج وخدمات إعادة التأهيل في السجون في عدة دول أعضاء. ونُظمت برامج ترفيهية وتعليمية وتدريبية ومهنية، فضلاً عن خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، في السجون أو مرافق احتجاز الأحداث في تونس وتيمور-ليشتي وسري لانكا والصومال وطاجيكستان وقيرغيزستان وكولومبيا ولبنان ومصر وناميبيا. وإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب استعراضات نوعية لاستراتيجيات وسياسات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي القائمة في الأردن وإندونيسيا وكازاخستان وملديف.

80- وفي أوغندا وبوركينا فاسو وتيمور-ليشتي وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومالي وملديف، قدم المكتب الدعم لوضع وتنفيذ نظم قائمة على الأدلة ومتوافقة مع حقوق الإنسان لتصنيف السجناء، وذلك بإجراء تقييمات فردية للمخاطر والاحتياجات. ومن أجل تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة في معاملة المحتجزين والسجناء، حسّن المكتب البنية التحتية الشبكية الإلكترونية لسلطات السجون و/أو النيابة العامة في سري لانكا وكازاخستان ومصر وملديف. وفي باكستان، دعم المكتب رقمنة ملفات وسجلات السجناء في أكثر من 60 سجناً بواسطة نظام معلومات إلكتروني لإدارة السجون.

81- واعترافاً بالتحديات التي يطرحها السجناء المعرضون لمخاطر كبيرة، وبأن السجون قد تكون بمثابة حاضنات محتملة للتطرف العنيف وتجنيد الإرهابيين، قدم المكتب مساعدة تقنية إلى أكثر من 20 دولة عضواً في أفريقيا وآسيا بهدف تعزيز قدرة دوائر السجون على إدارة السجناء المعرضين لمخاطر عالية بفعالية، بمن فيهم السجناء المتطرفون العنيفون، ومنع تغذية نزعة التطرف إلى درجة العنف في السجون، وتنفيذ تدابير مصممة خصيصاً للدعم والإشراف بعد الإفراج. ودعا المكتب إلى الأخذ بنهج تراعي السن ونوع الجنس في مبادرات تمتثل امتثالاً تاماً لقواعد نيلسون مانديلا، مغروسة في بيئة صحية في السجون تقضي إلى إعادة التأهيل ونبذ العنف، ودعم تلك النهج.

82- وعلى وجه التحديد، عزز المكتب التعاون فيما بين الوكالات، وأجرى تقييمات أمنية واستقصاءات اجتماعية، وقدم الدعم لإعادة التأهيل وعودة السجناء إلى المجتمع، وعكف على بناء قدرات متخصصة في صفوف موظفي السجون وموظفي مراقبة السلوك بعد الإفراج. وساعدت تلك التدابير على تعزيز أمن السجون والاستخبارات، وتحسين احتمالات إعادة الإدماج الاجتماعي في إندونيسيا وسري لانكا وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان وكينيا وملديف. ووجه التركيز إلى مفهوم "الأمن الدينامي" الذي يقوم على وجود علاقات إيجابية ومهنية بين موظفي السجون والسجناء. ودعم المكتب دائرة السجون في أوغندا في إدراج ست نماذج بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته في المنهج التدريبي الأساسي لأكاديمية السجون ومدرسة التدريب. وبذلت جهود مماثلة لوضع وتنفيذ مناهج تدريبية للدائرة الإصلاحية في ملديف ودائرة مراقبة السلوك والرعاية بعد الإفراج في كينيا.

خامساً - الشراكات

- 83- أبرم المكتب شراكات جديدة من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 وغيرها من المسائل المستجدة أمام نظم العدالة الجنائية.
- 84- واستجابة للدعوة العالمية إلى التعجيل بالعمل على التصدي للتمييز العنصري، أعيد في عام 2020 تنشيط شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، التي أنشئت في عام 2012، والتي يعد المكتب عضواً نشطاً فيها. وعُقد اجتماع رفيع المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أسفر عن اعتماد خطة عمل يتولى المكتب في إطارها قيادة شؤون العدالة الجنائية.
- 85- ونظم المكتب، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات السلام، حلقة دراسية شبكية لفائدة 240 موظفاً في الأمم المتحدة بشأن سبل مساعدة الدول الأعضاء على تيسير الوصول إلى العدالة في سياق تدابير الطوارئ. وأبرزت هذه الحلقة الدراسية حقوق واحتياجات الفئات المعرضة للخطر والتدخلات المحتملة في أماكن البعثات، وبحثت إمكانيات العدالة الإلكترونية وحدودها.
- 86- وفيما يتعلق بالحصول على المساعدة القانونية، تعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع الشركاء الجدد والقدامى لتقديم الدعم إلى البلدان، بما في ذلك التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. ويضم الشركاء البرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة عمليات السلام، والمؤسسة القانونية الدولية، ومبادرة العدالة للمجتمع المفتوح، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والفريق الدولي للمساعدة القانونية، ومنظمات المجتمع المدني.
- 87- وتواصل المكتب على نحو وثيق، في إطار جهوده الرامية إلى دعم التأهب لمواجهة كوفيد-19 والتصدي لها في السجون، مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشمل الشركاء المنسقون الآخرون في هذا الصدد مفوضية حقوق الإنسان واليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والعديد من منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.
- 88- وفي إطار المبادرة المشتركة بشأن إدارة السجناء المتطرفين والعنيفين ومنع تغذية نزعة التطرف إلى درجة العنف في السجون، اشترك المكتب في العمل مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وفي مجال إصلاح السجون، أقام المكتب شراكات جديدة مع كيانات إقليمية مثل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب شراكته مع معهد تايلند للعدالة من أجل الترويج لقواعد بانكوك وقواعد نيلسون مانديلا.
- 89- وعزز المكتب شراكته مع قطاع الرياضة، حيث وقع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لكرة القدم بهدف الاشتراك في مكافحة الجريمة في الألعاب الرياضية ومن خلالها. وواصل المكتب تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجالي منع الجريمة ومنع التطرف العنيف، وأبرزها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وإدارة عمليات السلام، ومكتب مكافحة الإرهاب.
- 90- ومن أجل إشراك الأوساط الأكاديمية والمربين في المناقشات المتعلقة بمنع الجريمة، اشترك المكتب في العمل مع عدد من المؤسسات للترويج لاستخدام النماذج المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية من مبادرة التعليم من أجل العدالة الخاصة بالمكتب، مع جهات من بينها معهد تاتا للعلوم الاجتماعية في الهند؛ والمركز الأوروبي الآسيوي للبحوث القانونية والاقتصادية التابع لجامعة نارخوز في كازاخستان؛ وجامعة لشبونة؛ وجامعة

قطر؛ وجامعة طشقند الحكومية للقانون وأكاديمية مكتب المدعي العام في أوزبكستان ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

91- وفي مجال العنف ضد الأطفال، شارك المكتب في فريق مشترك بين الوكالات يتألف من كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات من المجتمع المدني، في إطار جهد مشترك مع التحالف من أجل حماية الأطفال في سياق العمل الإنساني. واستهل المكتب مشروعاً جديداً مع الاتحاد الأوروبي للسعي الحثيث من أجل الأحداث لدرء العنف الذي تمارسه الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة ضد الأطفال والتصدي له، وعنوانه "STRIVE Juvenile: Preventing and Responding to Violence against Children by Terrorist and Violent Extremist Groups"، من المقرر تنفيذه في إندونيسيا والعراق ونيجيريا. وإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في تنظيم حلقة العمل الإقليمية الثانية لمبادرة "INSPIRE"⁽⁷⁾ والأولى في سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن تنفيذ استراتيجيات المبادرة السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال.

92- وواصل المكتب شراكته مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، وكذلك مشاركته في الأنشطة المضطع بها في المكسيك وقرغيزستان في إطار مبادرة Spotlight لتسليط الضوء على العنف ضد المرأة.

93- وفي مجال إصلاح الشرطة، عزز المكتب شراكته مع كيانات الأمم المتحدة الشقيقة، ولا سيما البرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان وإدارة عمليات السلام، وأقام شراكات جديدة مع جهات منها مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب ورابطة منع التعذيب.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

94- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم المكتب 63 دولة في جهودها الرامية إلى منع الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية بها في الوقت الذي تواجه فيه تحديات إضافية في خضم جائحة كوفيد-19. واستناداً إلى المعايير والقواعد، روج المكتب لإصلاح الشرطة ونظام العقوبات والسجون، وعمل على تعزيز إمكانية وصول النساء والأطفال وغيرهما من الفئات التي تخلفت عن الركب إلى العدالة. وتعاون المكتب مع الجهات الفاعلة في مجال منع الجريمة ومع مؤسسات العدالة الجنائية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في مجال التوعية، ووضع الاستراتيجيات، وإصلاح التشريعات والسياسات، وجمع البيانات وتحليلها، وتطوير الأدوات، ونقل المعارف، وبناء القدرات.

95- ولعل اللجنة تود أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء، من أجل منع الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على نظم العدالة والتصدي لها والتعافي منها، أن توجه اهتمامها إلى عدم تخلف أحد عن الركب من حيث توفير إمكانية الوصول إلى العدالة، وضمان المساواة في الحصول على خدمات المساعدة القانونية الجيدة، والتصدي للتمييز داخل نظام العدالة، والنظر في ضرورة إصلاح مؤسسات الشرطة بها وتنفيذ برامج العدالة التصالحية وخدمات مساعدة الضحايا. وينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء أيضاً قواعد شاملة للأدلة لتحديد ومعالجة الأثر الناجم عن

(7) مبادرة "INSPIRE"، التي بدأ العمل بها جنباً إلى جنب الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال في عام 2016، عبارة عن مجموعة مؤلفة من سبع استراتيجيات قائمة على الأدلة للبلدان والمجتمعات المحلية التي تعمل على القضاء على العنف ضد الأطفال.

الجائحة على الجهود الرامية إلى ضمان المساواة في فرص اللجوء إلى العدالة للجميع ودعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في دوره بوصفه أحد مراكز الامتياز في هذا الصدد؛

(ب) ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء دعم الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تعزيز منع الجريمة على نحو أفضل وأكثر استناداً إلى الأدلة، باعتباره وسيلة فعالة للإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الأهداف 5 و11 و16 من أهداف التنمية المستدامة. وضاعفت جائحة كوفيد-19 والآثار التي خلفتها من أهمية أن تبادر الدول الأعضاء إلى وضع وتنفيذ سياسات قائمة على حقوق الإنسان تعالج أوجه عدم المساواة المنهجية في الوصول إلى سوق العمل والتعليم والرعاية الصحية والعدالة وغيرها من الخدمات الأساسية، مع التركيز على النساء والشباب؛

(ج) ينبغي أن تدرج الدول الأعضاء في أي استراتيجية للتعافي بعد الجائحة تدابير تهدف إلى منع العنف الجنساني ضد المرأة والتصدي له، وأن تكفل اعتبار خدمات الشرطة والعدالة للنساء من العنف الجنساني خدمات أساسية وأن تظل مفتوحة ومزودة بالموارد الكافية ويمكن الوصول إليها. وينبغي للدول الأعضاء أيضاً أن تضع وتنفذ استراتيجيات وخططاً وطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لتعزيز الحماية الكاملة للنساء والفتيات من جميع أعمال العنف، بما في ذلك قتل النساء والفتيات بدافع جنساني؛

(د) ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء أطرها القانونية والمؤسسية والتنفيذية وأن تعتمد نهجاً متعدد القطاعات إزاء قطاعات الأمن والتعليم والصحة وحماية الطفل وغيرها من القطاعات ذات الصلة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها، بما في ذلك تجنيد الأطفال بواسطة الجماعات الإرهابية. وينبغي أن تركز الجهود على تنفيذ استراتيجيات شاملة وقائمة على الأدلة لمنع إيذاء الأطفال وتورطهم في الجرائم والعنف؛ وعلى كفالة أن تحدد أي مبادرات تستهدف الأطفال الضحايا أو الشهود أو الجناة المزعومين، أهداف إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم وتحقيق مصالحهم الفضلى، بوصفها أهدافاً رئيسية؛ وتعزيز نظم قضاء الأطفال والأحداث لضمان أن تكون عادلة وشفافة ومراعية للأطفال والاعتبارات الجنسانية. وينبغي أن يولى اهتمام خاص للاستفادة الكاملة من بدائل السجن والعدالة التصالحية وتدابير تحويل العقوبة، والامتناع عن تخفيض سن المسؤولية الجنائية؛

(هـ) أبرز الأثر غير المتناسب الذي خلفته جائحة كوفيد-19 في السجون التحديات المتصلة باكتظاظ السجون، حيث تواجه السجون المثقلة أصلاً وغير المجهزة تجهيزاً كافياً أزمات صحية أو أزمات أخرى إضافية. وينبغي أن تكتف الدول الأعضاء جهودها لمعالجة اكتظاظ السجون والحد من الإفراط في الإيداع في السجن، بوسائل منها تعزيز اللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو). وينبغي أيضاً أن تزيد الدول الأعضاء من امتثالها للمعايير الدولية للسجون، ولا سيما بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد قواعد نيلسون مانديلا والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قواعد بانكوك. وينبغي أيضاً أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات عملية للحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية وتأهيلية في السجون من أجل الحد من تأثير القيود الشديدة المفروضة على نظم السجون النظامية نتيجة للجائحة. وينبغي أن تضع الدول الأعضاء استراتيجيات مصممة خصيصاً لمواجهة الخطاب الإرهابي داخل السجون وعند الإفراج، سواء أثناء الجائحة أو في أعقابها.